



## المحفظة الوطنية للأوراق المالية

إعدادا قسم الدراسات  
والأبحاث

هاتف: +962 6 5673 101

فاكس: +962 6 5688 793

البريد الإلكتروني:

[info@mahfaza.com.jo](mailto:info@mahfaza.com.jo)

2009	2008	2007	2006	نسب السوق
0.02	0.07	0.12	0.06	أرباح السهم الواحد (دينار) EPS
70.5	27.8	18.4	32.5	القيمة السوقية إلى الأرباح (مرة) P/E
1.1	1.1	1.2	1.1	القيمة الدفترية للسهم (دينار) BV
1.0	1.8	1.8	1.6	القيمة السوقية إلى الدفترية (مرة) P/B
0%	6.5%	0%	5%	الأرباح الموزعة للسهم الواحد (دينار) DPS
0.0%	3.2%	0.0%	2.8%	الموزعة إلى سعر السهم الأرباح % Div.
				معلومات عن السهم :
1.01 - 2.00				أعلى وأدنى سعر إغلاق خلال عام (دينار)
1.12	2.05	2.14	1.80	سعر الإغلاق
JOTF				رمز الشركة في بورصة عمان
95.3%				نسبة ملكية كبار المساهمين من رأسمال
هاني محمد شوقي				رئيس مجلس الإدارة
هشام زكي جبر				المدير العام
1983				تاريخ التأسيس
				النسب المالية :
1.8	1.1	0.7	3.2	نسبة التداول (مرة)
5.5	0.682	-3.3	5.2	رأس المال العامل (مليون دينار)
0.12	0.15	0.13	0.10	معدل دوران الموجودات (مرة)
73.9%	83.9%	79.4%	69.6%	هامش الربح التشغيلي %
0.9%	3.4%	6.0%	3.3%	العائد على الموجودات %
1.4%	6.5%	9.7%	5.0%	العائد على حقوق الملكية %
				البنود الرئيسية للميزانية وبيان الدخل (بالمليون) دينار
17.66	24.41	21.28	17.57	الموجودات الثابتة - بالصافي
12.25	10.96	7.88	7.53	الموجودات المتداولة
29.91	35.37	29.16	25.10	مجموع الموجودات
11.74	16.58	11.20	8.54	مجموع المطلوبات
16.50	16.50	15.00	15.00	رأس المال المكتتب والمدفوع
18.17	18.79	17.96	16.56	مجموع حقوق المساهمين
0.262	1.22	1.74	0.831	صافي ربح الشركة

**لمحة عن الشركة:**

تأسست شركة التسهيلات التجارية الأردنية كشركة مساهمة عامة بتاريخ 13 آذار 1983، رفعت رأسمالها خلال الفترة (2004 – 2008) من 5 مليون دينار/سهم الى 16.5 مليون دينار/سهم. ومن أهم غايات الشركة هي الاتجار بالسلع بمختلف أنواعها وبيعها نقدا وبالتقسيط، ومنح القروض وتمويل السلع الاستهلاكية والمعمرة وتملك العقارات وبيعها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي وغيرها من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

تمتلك الشركة غير فرعها الرئيسي الكائن في منطقة الشميساني (4) فروع اخرى في المدينة الرياضية والوحدات والزرقاء واربد، ويعمل لديها (51) موظف.

وتعتبر من الشركات الرائدة على المستوى المحلي في مجال البيع بالأقساط ، وتنتهج عمليات توسعة أفقية لأنشطتها من خلال فتح فروع جديدة في المملكة وتوسيع قاعدة عملائها من خلال تنويع وتجديد الخدمات التمويلية والاستثمارية التي تقدمها، ففي عام 2007 قامت الشركة باستحداث عمليات التمويل لشراء مركبات التاكسي العمومي والشاحنات، وفي عام 2008 قامت الشركة بتقديم الخدمات على اساس المرابحة الإسلامية مع ارتفاع الطلب على هذا النوع من الخدمات، وخاصة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، وقد قامت الشركة بربط فروعها بالفرع الرئيسي لها عن طريق شبكة الكترونية، وتقوم بتطوير موظفيها باستمرار والتركيز على ناحية خدمة العملاء، وإحدى مميزاتها تقديم المزيد من المرونة والسرعة في انجاز المعاملات التي تقوم من خلالها بتوسيع قاعدة عملائها وحصتها في السوق امام منافسيها والذين وصل عددهم الى 23 شركة، وهي في صدد البدء بمنتج جديد يتمثل في "البطاقات الائتمانية" والتي ستصدر باسم (التسهيلات) مما يتيح لها الدخول في أسواق جديدة في مجال الائتمان.

**التحليل الأساسي:****بيان الدخل:****الإيرادات التشغيلية:**

تتمثل الإيرادات التشغيلية بإيرادات وعمولات التقسيط التي تقدمها الشركة لعملائها من خلال شراء السلع وبيعها بالتقسيط، وحققت نموا واضحا فيها خلال الفترة (2006 -2008) لترتفع من 2.57 مليون دينار عام 2006 الى 4.72 مليون دينار عام 2008، هذا وقد حققت في عام 2009 انخفاضا بنسبة 17.4% مسجلة ما قيمته 3.9 مليون دينار، ويعزى ذلك الى الأزمة المالية العالمية والتي قد أثرت بشكل عام على عمليات التمويل المختلفة سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، ومن المتوقع أن يستمر نمو هذه الإيرادات في المستقبل وخاصة مع السياسات التحفظية للبنوك لعمليات التمويل وخاصة للأفراد وهي الفئة الأكبر التي

تخدمها الشركة، هذا بالإضافة إلى استمرارها في التوسع الأفقي والعمودي في نشاطاتها والخدمات التي تقدمها.

#### التكاليف التشغيلية:

تتكون التكاليف التشغيلية من الرواتب والأجور والدعاية والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية التي ترتبط بشكل مباشر مع الأنشطة التشغيلية للشركة، ويلاحظ ارتفاعها في عام 2007 بنسبة 6.9% مقارنة مع عام 2006 لتسجل ما قيمته 571 ألف دينار ويعود ذلك إلى ارتفاع كل من الرواتب ومصاريف الدعاية حيث ان الشركة قامت بفتح فرع الزرقاء بخمسة موظفين، و في عام 2008 فقد شهدت التكاليف التشغيلية ارتفاعاً آخر بلغ 31.3% مقارنة مع عام 2007 مسجلة 751 ألف دينار؛ بسبب ارتفاع ملحوظ في المصاريف الإدارية والعمومية بنسبة 114.6% حيث يوجد ارتفاعات في معظم المصاريف مثل القرطاسية والاتصالات ومصاريف أخرى، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات أسعار السلع المختلفة هذا بالإضافة إلى فتح الشركة المزيد من الفروع لديها والموظفين في تلك الفترة، هذا واستمرت التكاليف التشغيلية في الارتفاع في عام 2009 لتسجل ما قيمته 963 ألف دينار مرتفعة بنسبة 28.3%.

#### الربح الإجمالي:

تقوم الشركة في نهاية كل سنة بطرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من إجمالي إيراداتها التشغيلية لحساب الربح الإجمالي، وحققت الشركة نمواً مستمرا في ربحها الإجمالي خلال الفترة (2006-2008)، ولترتفع من 1.79 مليون دينار عام 2006 إلى 3.96 مليون دينار عام 2008، والنقطة التي يجب أخذها بعين الاعتبار أن الارتفاعات في الإيرادات صاحبها ارتفاعات في التكاليف، فمثلا حققت الشركة أرباحاً تشغيلية في عام 2009 بقيمة 2.88 مليون دينار منخفضة بنسبة 27% مقارنة مع عام 2008 وبالتالي انخفضت إيراداتها التشغيلية عام 2009 بنسبة 17.4% في الوقت الذي ارتفعت فيه التكاليف التشغيلية في ذلك العام بنسبة 28.3%، مما أثر على هامش الربح التشغيلي لديها، وعليها أن تقوم بمراجعة سياسة الإنفاق التشغيلي وربطها بالإيرادات التي تهدف إلى تحقيقها، حيث أن الشركة تتكبد مصاريف ثابتة مثل الإيجارات والرواتب وغيرها التي لا تستطيع التحكم بها في الأمد القصير لتناسب مع حجم نشاطها وإيراداتها المتحققة.

#### المصاريف والإيرادات غير التشغيلية:

من أهم المصاريف غير التشغيلية هي مصاريف التمويل وتمثل الفوائد التي تدفعها الشركة مقابل التسهيلات التي تحصل عليها من البنوك وسوف يتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقاً تحت بند المطلوبات وقد ارتفعت مصاريف التمويل خلال عام 2007 بنسبة 22.8% مقارنة مع عام 2006 مسجلة ما قيمته 651 ألف دينار، وفي عام 2008 سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 91.7% مسجلة 1.25 مليون دينار بسبب قيام

الشركة بتجديد بعض التسهيلات لديها، أما في عام 2009 شهدت انخفاضا بنسبة 12% مسجلة 1.1 مليون دينار.

أما بالنسبة الى الإيرادات غير التشغيلية والتي تتمثل في المحفظة الاستثمارية التي تمتلكها الشركة كاستثمارات مالية قصيرة وطويلة الأجل هذا بالإضافة الى الاستثمارات العقارية، فقد حققت الشركة خسائر متتالية في استثماراتها من الموجودات المالية للمتاجرة سواء داخل أو خارج المملكة، وكانت الأسوأ في عام 2006 حيث حققت الشركة خسائر بقيمة 355 ألف دينار جراء انخفاض أسعار الأسهم في بورصة عمان وفي جميع الأسواق المالية، ولتحقق خسائر بقيمة 17 ألف، و174 ألف، و117 ألف دينار على التوالي خلال الفترة (2007-2009)، وبالنسبة الى الموجودات المالية المتوفرة للبيع وهي عبارة عن اكتتاب بـ 2.5 مليون سهم من شركة الأردن الأولى بسعر 1.05 دينار أي بمبلغ إجمالي قيمته 2.6 مليون دينار تقريبا وحققت خسائر جراء تدني قيمتها في عام 2008 و2009 لتسجل خسائر بقيمة 990 ألف و1.47 مليون دينار على التوالي.

هذا وقد حققت الشركة أرباحا غير متكررة بقيمة 435 ألف دينار في عام 2008 جراء بيع حصتها في شركتها التابعة شركة الليوان للمرافق السياحية والتي كانت الشركة تمتلك ما نسبته 50% من رأسمالها البالغ 3.4 مليون دينار. فيما حققت الشركة أرباحا غير متكررة بقيمة 554 ألف دينار عام 2009 جراء بيع موجودات غير متداولة برسم البيع. وعليه عند جمع المصاريف والإيرادات غير التشغيلية خلال فترة الدراسة نجد ان الشركة قد حققت بالسالب ما قيمته 566 ألف، 400 ألف، 2 مليون، 2.14 مليون دينار على التوالي والتي سوف تؤثر بدورها على صافي ربح الشركة.

#### صافي الأرباح:

حققت شركة التسهيلات التجارية الأردنية نموا واضحا في صافي أرباحها عام 2007 لتسجل نسبة نمو 109% مقارنة مع عام 2006 مسجلة ما قيمته 1.74 مليون دينار؛ وذلك بسبب ارتفاع إيراداتها التشغيلية في ذلك العام كما تم ذكره سابقا مما انعكس على الربح الإجمالي لديها، هذا بالإضافة أن الشركة حققت انخفاض في خسائر الموجودات المالية للمتاجرة فقد انخفضت خسارتها من 355.8 ألف دينار عام 2006 الى ما قيمته 17.3 ألف دينار عام 2007 هذا بالإضافة الى عدم تحقيقها خسائر بيع استثمارات عقارية كما حدث لها في عام 2006، الأمر الذي أدى الى انخفاض المصاريف والخسائر غير التشغيلية لديها في عام 2007 بنسبة 29.3% مقارنة مع عام 2006. أما في عام 2008 فقد شهد صافي الأرباح انخفاضا بنسبة 30.2% مسجلة ما قيمته 1.21 مليون دينار بالرغم من تحقيق الشركة نموا في إيراداتها التشغيلية الا أن كلا من الكلف التشغيلية والمصاريف غير التشغيلية قد ارتفعت بشكل ملحوظ، فقد ارتفعت المصاريف غير التشغيلية بنسبة 39% مقارنة مع عام 2007 وذلك بسبب بدء الشركة بتحقيق خسائر تدني في الموجودات

المالية المتوفرة للبيع بقيمة 990 ألف دينار، هذا بالإضافة الى ارتفاع مصاريف التمويل بشكل ملحوظ كما تم ذكره سابقا تحت بند مصاريف التمويل، وارتفاع قيمة خسائر الموجودات المالية للمتاجرة الذي ساهم في انخفاض صافي أرباحها في ذلك العام. هذا وقد حققت صافي الأرباح انحدارا قويا في عام 2009 لتتخفف بنسبة 78% مسجلة ما قيمته 262 ألف دينار فقط، ويعود ذلك لارتفاع خسائر تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي وصلت قيمتها الى 1.5 مليون دينار تقريبا في الوقت الذي انخفضت فيه الإيرادات التشغيلية والذي صاحبه ارتفاع ملحوظ في التكاليف التشغيلية.

#### الموجودات المتداولة:

كان المحرك الرئيسي للنمو في الموجودات المتداولة هو بند أوراق القبض المستحقة خلال عام المرتبطة بحجم نشاط الشركة التشغيلي، والموجودات المالية للمتاجرة سواء داخل أو خارج المملكة، حيث حققت الموجودات المتداولة نموا مستمرا خلال سنوات الدراسة، فقد ارتفعت في عام 2007 بنسبة 4.6% مقارنة مع عام 2006 مسجلة ما قيمته 7.8 مليون دينار، واستمرت في النمو في عام 2008 لتسجل ما قيمته 10.95 مليون دينار، وارتفعت الموجودات المتداولة لدى الشركة في عام 2009 بنسبة 11.8% لتصل قيمتها الى 12.25 مليون دينار، وكان السبب الرئيسي وراء هذا النمو هو ارتفاع قيمة أوراق القبض والتي سوف يتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقا. ويعتبر ذلك من المؤشرات الجيدة على أداء الشركة في هذا المجال، مما يزيد من ملاءة الشركة المالية، والتي يساعدها في الحصول على التسهيلات الائتمانية بسهولة، فقد بلغت نسبة السيولة لديها كمتوسط خلال سنوات الدراسة ما قيمته 1.7 مرة، أي أنها قادرة على تغطية مطلوباتها في الأجل القصير 1.7 مرة من موجوداتها المتداولة.

#### أوراق القبض المستحقة التي تستحق خلال عام:

وهي عبارة عن كمبيالات ناتجة عن البيع بالتقسيط، وتستحق خلال عام، وهي تعكس النشاط التشغيلي للشركة حيث أن النشاط الرئيسي لها هو شراء وبيع السلع بالتقسيط، وقد ارتفعت قيمتها بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة فقد سجلت خلال فترة الدراسة ما قيمته 6.15 مليون، 7.1 مليون، 9.46 مليون، 10.67 مليون دينار على التوالي. وهذا يدل على التزام الشركة في خططها التوسعية وقدرتها على تحقيق نمو مستمر في نشاطها مما سوف ينعكس على أرباحها من جهة، وعلى تمويلها الخارجي من جهة أخرى كونها الداعم الرئيسي للموجودات المتداولة.

#### الموجودات المالية للمتاجرة:

وتتكون من الاستثمارات داخل وخارج المملكة، فبالنسبة إلى الاستثمارات داخل المملكة فقد انخفضت بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة لتبلغ ما قيمته 424 ألف، 392 ألف، 271 ألف، 82 ألف دينار على التوالي، أما بالنسبة الى الاستثمارات خارج المملكة فقد انخفضت خلال عام 2007 بنسبة 74% مقارنة مع عام

2006 مسجلة ما قيمته 168 ألف دينار، أما في عامي 2008 و2009 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا لتسجل ما قيمته 736 ألف، 740 ألف دينار على التوالي، مما يدل على أن الشركة قد قامت بتوسيع استثماراتها الخارجية على حساب الاستثمارات في بورصة عمان، وهذا يعود الى سياسة ادارة المخاطر التي تتبعها الشركة في مجال الاستثمارات، وتشكل الموجودات المالية للمتاجرة بشقيها ما نسبته 3% تقريبا من إجمالي موجودات الشركة، وما نسبته 9.4% تقريبا من الموجودات المتداولة، ويدل ذلك على تنوع الشركة لمصادر الدخل لديها ولإستثماراتها وبشكل معقول، مما يقلل من المخاطر غير المرتبطة بنشاطها التشغيلي الرئيسي لديها.

#### الموجودات غير المتداولة:

استولت الموجودات غير المتداولة على حصة الأسد من إجمالي الموجودات والتي تمركزت في بند أوراق القبض طويلة الأجل (التي تستحق لأكثر من عام) والتي سوف يتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقا. وقد مثلت الموجودات غير المتداولة من إجمالي الموجودات ما نسبته 67.76% كمتوسط خلال سنوات الدراسة.

#### أوراق قبض تستحق لأكثر من عام:

وهي الأوراق التي تقوم الشركة بتحصيلها خلال فترة أكثر من عام، وشكلت ما نسبته 75% من الموجودات غير المتداولة كمتوسط خلال سنوات الدراسة، وقد ارتفعت قيمتها بشكل مستمر خلال الفترة (2006 - 2008) لترتفع من 11.3 مليون دينار عام 2006 الى 19.7 مليون دينار عام 2008، فيما انخفضت خلال عام 2009 بنسبة 22.3% مسجلة ما قيمته 15.3 مليون دينار؛ وتعود قيمة تلك الأوراق الى حجم نشاط الشركة حالها حال أوراق القبض قصيرة الأجل حيث تعبر عن نشاط الشركة التشغيلي.

#### اوراق مالية متوفرة للبيع:

وتنقسم الأوراق المالية المتوفرة للبيع الى قسمين، القسم الأول أسهم شركات مدرجة ويتوفر لها أسعار سوقية داخل المملكة والتي شهدت نموا ملحوظا خلال عام 2007 وصلت نسبته الى 300% تقريبا مقارنة مع عام 2006 مسجلة ما قيمته 3.37 مليون دينار وذلك بسبب اكتتاب الشركة بـ 2.5 مليون سهم من الأسهم التأسيسية لشركة الأردن الأولى بسعر 1.05 دينار أي بمبلغ إجمالي قيمته 2.6 مليون دينار تقريبا، أما في عام 2008 فقد شهدت انخفاضا بنسبة 40.2% مسجلة 2 مليون دينار تقريبا ويعود ذلك بطبيعة الحال الى تدني القيمة السوقية لها والتي قدرت بحوالي 990 ألف دينار في عام 2008، ومن الجدير ذكره أن سهم شركة الأردن الأولى قد انخفض سهمها خلال عام 2008 من 1.18 دينار أول العام ليغلق نهايته عند مستوى 0.74 دينار بعد أن وصل الى أدنى مستوى له في ذلك العام الى 0.59 دينار، هذا وقد استمرت تلك الأوراق المالية في الانخفاض خلال عام 2009 لتسجل ما قيمته 841 ألف دينار فقط أي بنسبة 58%

جراء استمرار تدني القيمة السوقية لاستثماراتها وقد أغلق عام 2009 سهم الأردن الأولى عند مستوى 0.33 دينار.

#### استثمارات في شركات حليفة:

وتتضمن باستثمارات الشركة في شركة الليوان للمرافق السياحية والتي تملك فندق الليوان الكائن في منطقة الصوفية، وقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات في عامي 2006 و2007 ما قيمته 1.68 مليون، 1.73 مليون دينار على التوالي، هذا وقد قامت الشركة في عام 2008 ببيع حصتها والبالغة 50% (1.4 مليون حصة) من رأس المال الشركة الحليفة بمقدار 1.9 مليون دينار، والتي حققت أرباح على أثرها بقيمة 435 ألف دينار.

#### الممتلكات والمعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات من أثاث ومفروشات وأجهزة وآلات مكتبية وسيارات وديكورات وغيرها، وقد ارتفعت صافي الممتلكات والمعدات بشكل مستمر طوال سنوات الدراسة، فقد ارتفعت من 84 ألف دينار عام 2006 لتصل الى 316 ألف دينار عام 2009، وذلك بسبب استمرار الشركة في التوسع الجغرافي وفتح فروع جديدة خلال الأربع سنوات الماضية، وتجديد الديكورات وخاصة في الفرع الرئيسي لها، وقد قامت بربط جميع الفروع بالفرع الرئيسي لها عن طريق استخدام شبكة الكترونية بقصد زيادة السرعة والكفاءة في انجاز المعاملات والتي ركزت الشركة على هذا الجانب بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية القليلة. والتي من شأنها أن تزيد من قيمة موجودات الشركة وخاصة الموجودات غير الملموسة.

#### البنوك دائنة:

ويتضمن هذا البند التسهيلات البنكية التي حصلت عليها الشركة ومن عدة بنوك بضمان تجبير كمبيالات بنسبة 125% من الرصيد المستغل وبنسبة تراوحت بين 8% و10%، وقد ارتفعت خلال عام 2007 بشكل ملحوظ لتبلغ ما قيمته 4.8 مليون دينار قابلها 283 ألف دينار عام 2006، وفي عام 2008 ارتفعت بنسبة 6% مسجلة 5.11 مليون دينار، ولتنخفض بشكل ملحوظ خلال عام 2009 بنسبة 87% لتصل الى ما قيمته 660 ألف دينار.

#### القروض قصيرة الأجل:

قامت شركة التسهيلات التجارية الأردنية بالحصول خلال عام 2008 على عدة قروض من عدة جهات لغايات تمويل رأس المال العامل، وبفائدة تتراوح ما بين 8.75% و9.25%، وقد بلغت عام 2008 ما قيمته 3.4 مليون دينار، وارتفعت في عام 2009 بنسبة 41.7% مقارنة مع عام 2008 مسجلة ما قيمته 4.86 مليون دينار.

**أسناد قرض قصيرة الأجل:**

قلّمت الشركة بإصدار أسناد قرض عام 2005 بمبلغ 5 مليون دينار بسعر فائدة 8% سنويا، وتم تسديده بالكامل عام 2008، وكما قامت في عام 2008 بإصدار أسناد قرض بقيمة 5 مليون دينار وبسعر فائدة 8.5% سنويا وسيتم سداؤه دفعة واحدة في عام 2013، وعليه سوف تظهر قيمتها في المطلوبات غير المتداولة (طويلة الأجل) لحين سدادها.

**القروض طويلة الأجل:**

حصلت الشركة على قرض طويل الأجل من بنك الاتحاد وبسقف 2 مليون دينار وبنسبة فائدة قدرها 8.75% وذلك بضمان تجبير كمبيالات بنسبة 125% من رصيد القرض المستغل، وذلك بهدف تمويل رأس المال العامل لديها.

**حقوق الملكية:**

تتكون حقوق الملكية من رأسمال الشركة ومن الأرباح المدورة، والاحتياطي الاجباري، والأرباح غير المتحققة من الشركة الحليفة (والتي تم بيعها في عام 2008 كما تم ذكره سابقا)، والتغير المتراكم في القيمة العادلة، وسجلت حقوق الملكية نموا خلال عام 2007 مرتفعة بنسبة 8.45% مسجلة ما قيمته 17.95 مليون دينار؛ ويعزى ذلك لارتفاع كل بنود حقوق الملكية ما عدا رأس المال، فقد ارتفعت الأرباح المدورة خلال ذلك العام بنسبة 104.6% مسجلة ما قيمته 1.64 مليون دينار وذلك تابع لارتفاع صافي الأرباح لدى الشركة كما تم ذكره سابقا، وفي عام 2008 نمت حقوق الملكية بنسبة 4.6% مسجلة ما قيمته 18.78 مليون دينار، وذلك بسبب قيام الشركة بزيادة رأسمالها من 15 مليون دينار الى 16.5 مليون دينار، هذا وقد سجلت حقوق الملكية خلال عام 2009 ما قيمته 18.2 مليون دينار أي بنسبة انخفاض قدرها 3.3% تقريبا ويعزى ذلك لانخفاض الأرباح المدورة في عام 2009 لتسجل ما قيمته 693 ألف دينار قابلها ما قيمته 1.57 مليون دينار عام 2008، وتؤثر قيمة حقوق المساهمين على القيمة الدفترية للسهم الواحد والذي يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين، ويلاحظ أن الشركة قد حافظت على نمو حقوق المساهمين ومن المتوقع ان ترتفع في المستقبل جراء اقتطاع المزيد من الاحتياطيات حسب قانون الشركات.

## القيمة العادلة:

Div/P	P/B	P/E	
3.821	2.107	17.306	قطاع الخدمات*
1.10	1.10	1.10	سعر الإغلاق**
0.00%	1.02	70.48	JOTF
#DIV/0!	2.28	0.27	القيمة العادلة للشركة
	1.27		معدل القيمة العادلة للشركة خلال سنوات الدراسة

\*بتاريخ 21 آذار 2010

\*\*بتاريخ 17 آذار 2010

إن التحليل والآراء والمقترحات والتوصيات الواردة في هذه الدراسة أعدت لغايات استرشادية فقط ولتوفير المعلومات التي تساعد القارئ في اتخاذ القرار وليس حثه على اتخاذ قرار معين يتعلق بشراء أو بيع سهم شركة معينة أو جزء من محفظة الأسهم المملوكة له أو التي يديرها. علماً بأن هذه المعلومات أعدت في تاريخ معين وجزء منها قابل للتغير على ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وظروف بورصة عمان سوق الأوراق المالية بشكل خاص. إن شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م. ممثله برئيس وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها بشكل عام لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي كان من جراء تقديم هذه المعلومات خصوصاً وإن رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها هم أعضاء في مجالس إدارة لشركات مساهمة عامة عديدة وقد يمتلكون أسهماً في هذه الشركات.